

# مَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِي

المُحَدَّثُ

طَه (عُمَر) بَنُ مُحَمَّدٍ بَنِ فُتُومِ الْبَيْقُونِيُّ  
(كَانَ حَيًّا قَبْلَ ١٠٨٠هـ)

[ عدد الأبيات : ٣٤ ]

[ البحر : الرجز ]

## بسم الله الرحمن الرحيم

- ١٠١ أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى  
 ١٠٢ وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةُ  
 ١٠٣ أَوْلَهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ  
 ١٠٤ بِزَوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ  
 ١٠٥ وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرُقًا وَغَدَتْ  
 ١٠٦ وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرُ  
 ١٠٧ وَمَا أَضْيَفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ  
 ١٠٨ وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ مِنْ  
 ١٠٩ وَمَا يَسْمَعُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ  
 ١١٠ مَسْلَسٌ قُلُّ مَا عَلَى وَضْفٍ أَتَى  
 ١١١ كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ فَأَيْمًا  
 ١٢٠ عَزِيزُ مَرْوِيٍّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً
- مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَ  
 وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّةُ  
 إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُدَّ أَوْ يُعْلَلْ  
 مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَتَقْلِبِهِ  
 رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ <sup>(١)</sup>  
 فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَامُ كَثُرُ  
 وَمَا لَتَابِعٍ هُوَ الْمَقْطُوعُ  
 رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبْنِ  
 إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ <sup>(٢)</sup>  
 مِثْلُ أَمَّا وَاللَّهِ أَتْبَانِي الْفَتَى  
 أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا  
 مَشْهُورٌ مَرْوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً <sup>(٣)</sup>

(١) قال الدكتور : عبد الستار أبو غدة :

١٠٥ وَالْحَسَنُ الْخَفِيفُ ضَبْطًا إِذْ غَدَتْ

(٢) قال الدكتور : عبد الستار أبو غدة :

١٠٩ مَا يَسْمَعُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ

(٣) قال الدكتور : عبد الستار أبو غدة :

١٢٠ عَزِيزُ مَرْوِيٍّ اثْنَيْنِ بَابَحَاثَةٍ

رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

إِسْنَادُهُ لِلْمُتَّصِلِ فَالْمُتَّصِلُ

مَشْهُورٌ مَرْوِيٌّ عَنِ الثَّلَاثَةِ

- ١٣ مَعْنَعْنُ كَعْنُ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ  
 ١٤ وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلَا  
 ١٥ وَمَا أَضْفَتْهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ  
 ١٦ وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطُ  
 ١٧ وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ  
 ١٨ وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ  
 ١٩ الْأَوَّلُ الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنَّ  
 ٢٠ وَالثَّانِ لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفُ  
 ٢١ وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً بِهِ الْمَلَا  
 وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ<sup>(١)</sup>  
 وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَ  
 قَوْلٌ وَفَعِلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ زَكِنٌ  
 وَقُلٌّ غَرِيبٌ مَارَوَى رَاوٍ فَقَطُ<sup>(٢)</sup>  
 إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ  
 وَمَا أَتَى مُدَلِّسًا نَوْعَانِ  
 يَنْقُلُ عَمَّنْ فَوْقَهُ بَعْنٌ وَأَنَّ  
 أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرَفُ<sup>(٣)</sup>  
 فَالشَّاذُّ وَالْمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلَا<sup>(٤)</sup>

(١) قال الدكتور : عبد الستار أبو غدة :

١٣ مَعْنَعْنُ الْمُدَلِّسِينَ عَنْ كَرَمٍ

(٢) قال الدكتور : عبد الستار أبو غدة :

١٦ وَمُرْسَلٌ مِنْ فَوْقِ تَابِعٍ سَقَطُ

(٣) في أغلب النسخ المطبوعة : (أوصافه)، وكذا وجدت في نسخة خطية، وفي إحدى الطبعات (إسناده)، وكلمة (أوصافه) أنسب، فالناظم هنا يذكر النوع الثاني من التدليس، وهو أن الراوي يصف أحد الرواة بغير ما اشتهر به من اسم، أو كنية، أو لقب ؛ لكي يوعر معرفة الطريق على السامع منه.

انظر : «شرح الزرقاني على البيهقي» (ص ١٦٤).

قوله : ( لا يعرف) : انتقد الأجهوري ت (١١٩٠هـ) قول الناظم في آخر البيت (بما لا يعرف)، بأن هذا غير عربي، بل هو لحن، إذ لا يُقال (انعرف)، كما لا يُقال (انعدم) . . . ولو قال الناظم : (بما به لا يتصف) لكان هو الصحيح . اهـ . بتصرف «حاشية الأجهوري» (ص ١٦٤).

وهذا البيت مما استدركه الدكتور : عبد الستار أبو غدة، فنظمه كما هو بعد أن استبدل (الثالث) بـ (الثاني).

(٤) في أغلب النسخ ضبطت (الشاذُّ) بتشديد آخرها، وبهذا الضبط ينكسر البيت، ولا يستقيم إلا =

- ٢٢ إِبْدَالُ رَاوٍ مَابِرٍ أَوْ قِسْمٌ وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمٌ  
 ٢٣ وَالْفَرْدُ مَا قَيْدَتْهُ بِثَقَةٍ أَوْ جَمْعٌ أَوْ قَصْرٌ عَلَى رِوَايَةٍ  
 ٢٤ وَمَا بَعِلَّةٌ غُمُوضٌ أَوْ خَفَا مَعْلَلٌ عَنْدهُمْ قَدْ عُرِفَا  
 ٢٥ وَذُو اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْقُرْنِ  
 ٢٦ وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرِّوَاةِ اتَّصَلَتْ  
 ٢٧ وَمَارَوْى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِيهِ مُدَبَّجٌ فَأَعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتِخَهِ  
 ٢٨ مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقُ  
 ٢٩ مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقُ الْخَطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلَفٌ فَأَخْشِ الْغَلَطُ  
 ٣٠ وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّقَرُّدَا  
 ٣١ مَثْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ وَأَجْمَعُوا الضَّعْفُ فِيهِ فَهُوَ كَرَدٌ  
 ٣٢ وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ  
 ٣٣ وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ سَمَّيْتُهُا مَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِي  
 ٣٤ فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَيْبَاتُهَا تَمَّتْ بِخَيْرِ خُتْمَتٍ<sup>(١)</sup>

= بالتخفيف فقط .

(١) اختلفت الطبقات في أول كلمة من الشطر الثاني من هذا البيت (الأخير)، ففي أغلب الطبقات (أبياتها)، وفي بعضها (أقسامها). وهذا الاختلاف تبعاً لاختلاف النسخ الخطية، ولكل وجه:

\* (أبياتها): كذا في أغلب النسخ، وصوب ذلك الأجهوري؛ لأمر:

الأول: كذا جاء في النسخة التي شرح عليها الدمياطي، والحموي.

الثاني: أبيات «المنظومة» (أربعة وثلاثون) وهو الموافق للعدد المذكور في آخر بيت،

بخلاف الأقسام الموجودة في «المنظومة» فهي (اثنتان وثلاثون).

\* (أقسامها): أما من شرح المنظومة باعتبار (أقسامها)، قال: المراد: الأنواع الواردة فيها.

ولكن يُشْكَلُ عليه: أن أنواع الحديث الواردة في «المنظومة» (اثنتان وثلاثون)، وليست =

= (أربعة وثلاثين).

وأجيب عن ذلك: بأنه عدّ المدلس اثنين والمغلوب قسمين، فهي أربعة لا اثنان، وعليه فالعدد صحيح (أربع وثلاثون) وبه يزول الإشكال.  
انظر: «شرح الزرقاني على البيقونية» (ص ٤١، ٢٢٨) ومعه: «حاشية الأجهوري».